مسارات الهوية الوطنية وإنعكاساتها على السياسة الخارجية العراقية

م.م. ياسر جعفر حيدر الخفاجي
Yasser.jaafar2023@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

إذا ما أردنا التطرق إلى الهوية الوطنية من منظور سياسي، فهي تمثل محوراً وركيزة أساسية في عملية بناء الدولة وتعتبر أيضاً كمرحلة متطورة من الوعي الفرعي والانتماء الضيق، إذ يراد بها إن تكون الرباط الرئيسي الذي يوحد أفراد المجموعة ويصدرهم كشعوب وأمم مختلفة. ولاتظهر مشاكلها في مرحلة البناء والتشكيل، إلا بعدما تتصادم مع إنتماءات الجماعات السياسية، إذ تسعى الاخيرة إلى تقديم هويتها الفرعية على حساب الهوية الاساسية وتحاول إن تصهر الهويات الاخرى في مشروعها الخاص.

أما في الحالة العراقية ، فقد شهد العراق مسارات متعددة لبناء هوية جامعة وطنية ونتيجة للتحولات السياسية التي مر بها العراق منذ تأسيسه ١٩٢١، فقد عانت الهوية من فشل في مرحلة النظام الملكي والتطرف في المرحلة القومية والتخبط في مرحلة التحول الديمقراطي وصولاً إلى مرحلة جديدة لاعادة بناءها منذ عام ٢٠١٤ ولغاية الان،

واخذت السياسة الخارجية العراقية تمر بمراحل متعددة وصولاً للسياسية الحالية التي تهدف لرسم مسار التوازن الاقليمي والدولي من خلال تذليل العقبات السابقة والسعي لحل الخصومات بطرق سلمية وحوارات دبلوماسية والاستفادة من الاستثمارات الاجنبية، الامر الذي أفضى عليها بالكثير من الايجاب والتقبل من دول الجوار الاقليمي وحتى الدولي، وهذا ما يطمح إليه كل مكونات الشعب العراقي ليستعيد العراق مكانته وحجمه الذي يليق به وبإمكانياته الكبيرة وتصدير قصة نجاح الداخل العراقي (هوية وطنية جامعة) إلى الخارج.

الكلمات المفتاحية:

الهوية الوطنية الجامعة، السياسة الخارجية العراقية، مسار الهوية الوطنية، التموضع العراقي.

Abstract:

If we want to address national identity from a political perspective, it represents an axis and a basic pillar in the state-building process and is also considered an advanced stage of sub-consciousness and narrow affiliation, as it is intended to be the main bond that unites the members of the group and exports them as different peoples and nations. However, the national political identity does not face an issue in the stage of its construction and formation until it clashes with the affiliations of political groups, as the latter seek to present their sub-identity at the expense of the main identity and try to fuse other identities into their own project.

As for the Iraqi case, Iraq has witnessed multiple paths to build the national identity and as a result of the political transformations that Iraq has gone through since its establishment in 1921, the identity has suffered from failure in the monarchy phase, extremism in the nationalist phase, and confusion in the democratic transition phase until a new phase to rebuild it since 2014 until now.

The Iraqi foreign policy has gone through multiple stages until the current one, which is working to chart a path of balance by overcoming previous obstacles and seeking to resolve disputes through peaceful means and diplomatic dialogues and benefit from foreign investments, which has led to a lot of

positive and acceptance from regional and even international neighboring countries, and this is what all components of the Iraqi people aspire to so that Iraq regains its place and size that suits it and its great potential and export the success story inside Iraq (a comprehensive national identity) to the outside.

Keywords:
National identity, Iraqi foreign policy, Iraqi foreign policy, national identity process, Iraqi positioning.

المقدمة:

تعد الهوية الوطنية الموحدة المستخلصة من التنوع المكوناتي نتاج الوعي الثقافي والمجتمعي للشعوب المتحضرة، وتعمل على الازدهار والتنمية في معظم البلدان، إلا إن الحالة العراقية شهدت الكثير من المراحل والازمات والتوترات المصدعة لجدار الهوية الوطنية والتي إنعكست سلباً على السياسة الخارجية لها، وعلى الرغم من محاولات الحكومات العراقية المتعاقبة لخلق وبناء هوية وطنية موحدة وجامعة لمكونات الشعب العراقي، إلا إن سياسات إدارتها للتنوع لم تأت بثمارها عليها، بل رسخت من الانتماءات الفرعية والاثنية والطائفية، الامر الذي أثر بشكل كبير على تقبل دول الجوار الاقليمي والدولي للحالة العراقية، لكن أستفاد العراق من تراكم التجارب السابقة وعملت الحكومة منذ إنتصارها الكبير على فلول داعش الارهابية على بناء هوية عراقوية جامعة وصهر الفرعية والطائفية وتصدير مشروعها الاستراتيجي للارتقاء بمكانة العراق في الشرق الاوسط وحتى دولياً، لكن هذه التوجهات صاحبتها الكثير من العقبات والتحديات التي عملت على إعادة العراق إلى مرحلة تغييب الهوية الوطنية من خلال تفتيت المجزء وترصين آواصر الهويات الفرعية الاخرى.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على مراحل التغيير التي مرت بها الهوية الوطنية الموحدة في العراق والتمعن بأساليب أدارة التنوع التي إتخذتها الحكومات العراقية المتعاقبة وصولاً إلى حكومة الحاضر، والتي تحاول من تصدير نموذج النجاح الداخلي العراقي إلى الخارج.

اشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث بسؤال مركزي مفاده:(إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الهوية الوطنية العراقية على السياسة الخارجية) وتندرج تحتها عدة تساؤلات:

١- ماهي المراحل التي مرت بها الهوية في العراق.
٢- لماذا تصدرت الانتماءات الفرعية على حساب الهوية العراقوية.
٣- ماهو الدور الاقليمي والدولي وإنعكاسه على السياسة الخارجية والهوياتية في العراق.
٤- ماهو مسار السياسة الخارجية للعراق منذ التأسيس ولغاية الان.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة بفرضية مفادها (إن الهوية العراقوية الموحدة لها دور كبير في بناء السياسة الخارجية العراقية، إذا ما كان لها سياق مؤسساتي محدد يعمل على إستخراج واحدة من النسيج المكوناتي، وتصديرها كهوية مغايرة عن غيرها في الدول الاقليمية والدولية)

منهجية البحث:

تركز الدراسة على منهجين منهما التاريخي ومنهج التحليل النظمي مسترشدين بسياسات العراق المتبعة وأساليب إدارة التنوع.

المبحث الاول: نظرة تاريخية للهوية الوطنية في العراق:

تعتبر الهوية كمجموعة من المميزات التي تساهم في تحقيق صفة التفرد للجماعات والكتل البشرية والتي بدورها تميزهم عن الجماعات الاخرى وترتكز على ركائز رئيسية وهي (الدين، الطائفة، الوطن، التاريخ، الثقافة، اللغة).

ويمتاز العراق بكونه من أكثر الدول في منطقة الشرق الاوسط ذو الجماعات العرقية والدينية والطائفية المتعددة، والمشكلة للهوية المركزية الجامعة له، إلا إن التحولات التي مر بها العراق منذ تأسيسه إنعكست بصورة متفاوتة على تماسك المجتمع العراقي ولغاية يومنا هذا.

المطلب الاول: الحكم الملكي وتجربة الهوية الوطنية(١٩٣٢-١٩٥٨):

كان العراق من أحدى التجارب المبكرة لعملية التشكل والبناء السياسي عقب إنتهاء الحكم العثماني ١٩١٧، وتم أعلانه كمملكة ١٩٢١ وتحصلت الدولة العراقية على إستقلالها عام ١٩٣٢، لكن صياغة هويته السياسية تأثرت بشكل كبير بسبب سياسات حكومة بريطانيا، المنتدبة له، والتي جاءت محملة بمشاعر صليبية مفرقة لمكونات الشعب العراقي، الامر الذي ولد غضب شعبي كبير ضد الحكومة بسبب سياساتها ونهجها المتبع في إدارة الدولة،

إذ كانت سياسة الحكومة آنذاك تقتضي بتمكين مكون على حساب الاخر، وعدم الاعتراف بأحقية كل مكونات الشعب بالمشاركة في إدارة أمور دولتهم، وعلى الرغم من أن طبيعة المجتمع العراقي آنذاك كانت تتصف بالقبلية والتخلف، إلا إن الحكومة توجهت الى تثقيف أبناء الوسط والشمال وتهميش الجنوب، ولا يخفى علينا بأن المجتمع العراقي كانت قوامه مقسمه إلى (عسكر، معلمين، وفلاحين)، إذ تسيد طبقة العسكر أبناء الموصل وأبناء الوسط وصلاح الدين على طبقة المعلمين، أما الفلاحين فكانت من نصيب أبناء الجنوب،

جاءت سياسات الحكومة الملكية آنذاك تنفيذاً لسياسات الاحتلال البريطاني للعراق في فترة الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨)، لما واجهته من معارضة ومقاومة من أبناء عشائر الجنوب (حسين ٢٠١١)، الامر الذي ولد سياسة التهميش وعدم التقبل الريطاني لهم، وكون المملكة العراقية كانت وليدة الانتداب البريطاني، أخذت على عاتقها السير حسب السياسات البريطانية للاستفادة من المساعدات والمميزات التي أعطتها لها ولترسيخ سلطتها على الدولة وبقاءها على سدة الحكم،

ولدت هذه السياسات صراع طائفي خفي وصامت تقريباً مع حرمان لأبناء الجنوب من الوظائف الحكومية العالية، فضلاً عن تحييدهم من المشاركة العادلة في الدولة،

وعلى غرار ماتقدم، نجد بأن الحكومات المتعقبة بزمن النظام الملكي لم تكن لها إستراتيجية محددة لبناء هوية وطنية جامعة لمكونات الشعب العراقي، الامر الذي أنعكس سلباً على أدائها وغياب الثقة بين المواطن والمسؤول وأتصفت بالفشل.

المطلب الثاني: الهوية القومية في العراق:

لا شك إن النزاعات والصراعات الطائفية والاثنية التي صاحب الدولة العراقية منذ نشأتها والتي كانت نتيجة لسياساتها الاقصائية ولدت أزمة الهوية الوطنية وعمقت أشكالية عدم الثقة لدى مكونات الشعب العراقي،

أما بعد إنتهاء الحكم الملكي والاطاحة به ١٩٥٨، ومجيء عبد الكريم قاسم، أخذت الهوية الوطنية منحى أخر جديد، إذ أراد قاسم بناء هوية جديدة جامعة لأطياف الشعب العراقي، إلا أن الازمات والتوترات الداخلية، أفضت إلى زيادة التصدع في الهوية من خلال الصراعات الاثنية والتوجهات السياسية،

وعلى الرغم من محاولات قاسم بالنيل من الهويات الضيقة وكسر حاجز الثقة المترسخ لدى الشعب العراقي بحكومته، لمشاركة السلطة ووظائف الدولة مع مكونات النسيج العراقي، وخاصة بعد أقرار قانون الاصلاح الزراعي والذي أفضى طابع التعاون والمساواة بين الشعب وأعتبرت حكومته كحكومة للشعب ومن الشعب،

لكن إنشغال الساحة الداخلية العراقي بالولاءات الفرعية الضيقة وسعي الجبهات المتصارعة لضم أكبر عدد ممكن من الافراد لصالحها، أدى الى تمكنت الهوية الفرعية من الصعود على حساب الرئيسية الوطنية،

اما بعد الانقلاب على حكومة عبد الكريم قاسم وتولي القوميين السلطة باختلاف قاداتهم، ومن دون الاطالة في مجريات التأريخ، ولدت الصراعات الداخلية الاثنية والطائفية نوع ومفهوم جديد من مفاهيم الهوية وهو (الهوية القومية) والتي تسعى بدورها إلى بناء هوية قومية كبرى جامعة وقائمة على أساس حزبي من دون النظر إلى النسيج المكوناتي في العراق، (حسن ٢٠١٦)

أخذت الهوية القومية مسار سابقاتها الملكية بالانجراف نحو تمكين الطبقة المتحزبة على حساب الاخرى وتهميشها وحرمانها من المناصب المهمة في الدولة،

ويجدر بنا القول، إن بناء هوية قومية في مجتمع متعددة الاطياف والانتماءات، مشروع جيد، إذا ما تمكن من توحيد تلك التعددية وبناءها على نهج هوياتي موحد جامع، لكن الاستراتيجية المتبعة ولدت إلى شرخ كبير وتصدعات داخلية، وتغييب للهوية العراقوية الجامعة، فضلاً عن تمركز الفرعية.

لكن يجدر القول بإن فترة حكم قاسم وحتى السنوات الاولى من حكم القوميين، أعتبرت مرحلة إزدهار للهوية الوطنية، خاصة في السبعينيات، إذ كان المشروع القومي عبارة عن إستراتيجية لإذابة كافة الهويات الفرعية داخل الوعاء القومي للوصول إلى دولة قومية كبرى، إلأ إن تطرف وإستبداد الايديولوجية الكليانية لحزب البعث إرجعت الصدع المكوناتي بين أفراد النسيج العراقي من خلال سياساته الاقصائية والتعسفية، والتي ظهرت مع الحرب العراقية – الايرانية ونتيجة لطول مدة الحرب ودفع مكون على حساب الاخر بحجة (الدفاع عن الوطن)، ظهرت بوادر عودة الهوية الفرعية من جديد على الساحة الداخلية، فضلاً عن الصدام والمعارضة الطويلة لابناء المكون الكردي وتهميشه من قبل البعث الحاكم.

ومع تزايد تطرف الهوية القومية في العراق وبحثها عن وسائل لترسيخ مشروعها في المنطقة، ومن خلال إهمالها للشأن الداخلي، صاحب ذلك الكثير من الويلات للشعب العراقي وغياب الثقة والاستقرار وتشكل جماعات وتجمعات حزبية أثنية وطائفية للتخلص من الحكم القومي.

المطلب الثالث: الهوية ومشروع أرساء الديمقراطية ٢٠٠٣:

إن ما شهده العراق من تحولات سياسية وصراعية داخلية مبنية على أساس عرقي وظائفي، إدى إلى غياب الهوية الوطنية وجاءت كل هذه الازمات نتيجة لتراث التاريخ والسياسات السابقة والتي لعبت دوراً كبيراً في أفضاء الهويات الفرعية وتهميش الوطنية،

أما بعد عام ٢٠٠٣ والاطاحة بحكم حزب البعث على يد الولايات المتحدة الامريكية، وشروعها ببناء الديمقراطية في الشرق الاوسط، شهدة الهوية الوطنية تخبطاً كبيراً بسبب الجماعات والكتل السياسية التابعة للاحزاب، إذ إن أغلبها كان قائما على أساس ديني وطائفي وعرقي، وكانت سياسة الولايات المتحدة الامريكية تقتضي بتقسيم العراق على أساس مكوناتي وإعادة تفعيل الشرخ العرقي والتصدع الديني، (مراد ٢٠١٢)

وبما إن بناء دولة عصرية ديمقراطية يتطلب في بادىء الامر تجاوز الاطر الاثنية والفرعية من أجل بناء مؤسسات وطنية شاملة، بمعنى أدق إقامة جهاز إداري وسياسي على مستوى الدولة ككل، وليس بالضرورة إن يقوم الجهاز على اساس القضاء على الخصوصية الاثنية والفرعية، لكن يجب إن يعزز من الانتماء الوطني والهوية الحقيقية له، لذا فالمشروع الامريكي لأقامة الديمقراطية جاء كمحور مزعزع للهوية الوطنية، وكما أن الدولة العراقية أنشغلت ببناء الدولة قبل بناء هويتها الوطنية (العقيدي ٢٠١٦)، وهذا يعيدنا لسياسة الحكم الملكي في العراق، فبين فشل الماضي الملكي والتطرف القومي، تخبط المشروع الديمقراطي أيضاً بأرساء معالم جديدة للهوية الوطنية.

وتميزت مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣ بكون إن الهوية الطائفية الفرعية جاءت كمشروع خلاص للمكونات التي عانت من التهميش والاضطهاد (خاصة بزمن حكم البعث)، وتحول المعادلة بين المكونات العراقية وتبادل الادوار، إنعكس سلباً على الهوية العراقوية الرئيسية،

كما ولعبت العقيدة الدينية دوراً كبير في حفاظها ودفاعها عن الهوية الجماعية للمجتمع العراقي، إذ أنقسم المجتمع إلى قسمين متناحرين بسبب التباين والصراعات في الولاءات الفرعية، وجاءت هذه الصدامات نتيجة للتوترات بين الاحزاب السياسية المساهمة في تشكل الدولة العراقية، وشهدت حالات من المد والجزر، الامر الذي جاء بثماره للأحزاب السياسية لارساء وترصين صفوفهم الداخلية والتسلق على متون مكوناتهم للبقاء على سدة الحكم،

إما بعد عام ٢٠١٤، شهد العراق أزمة حقيقية أثرت بشكل كبير على الهوية الوطنية والتي تمثلت بدخول فلول داعش الارهابي إحتلالها للاراضي العراقية، والتي أصبحت بمثابة كابوس لمكونات الشعب العراقي، وعلى الرغم من تسيد الطائفية والمذهبية بوقتها، إلا إن الوعي المجتمعي العراقي أستطاع من توظيف تلك الازمة لصالح الهوية الوطنية، أذ شهدنا صعود التيارات الوسطية والاصوات الدينية المحايدة والتي طالبت بسلامة الاراضي العراقية ونقض الهويات الفرعية وترسيخ الوطنية.

المبحث الثاني: تحديات السياسة الخارجية كسياق للهوية العراقوية:

تعتبر الهوية الوطنية العراقوية الموحدة نتاج عمل دؤوب ومتواصل من خلال بناء مؤسسات تعمل بدورها على صهر الهويات الفرعية والانتماءات الضيقة داخل مركب الدولة الواحدة، وبما إن الهوية نتاج مشروع بشري يتأثر بسياسات الحكام وإنتماءاتهم الحزبية والمكوناتية، نجد بأنها (الهوية) تختفي بوجود سياق مؤسساتي لها وتظهر بغيابه، وبدورها تؤثر على السياسة الخارجية للدول كونها تلعب دوراً مهماً في الامن والاستقرار الداخلي.

المطلب الاول: السياسة الخارجية العراقية ومشكلة تدويل مشروع الهوية:

يرى بعض الباحثون بأن التوترات الداخلية والصراعات الاثنية والطائفية الدينية والحزبية، كان لها أثر كبير على مكانة العراق الدولية و الاقليمية ، إذ إن فشل الحكومات المتعاقبة في العراق ببناء هوية جامعة، ساعد على محوها وتغييبها ولم يكن لها وجود اصلاً، إذ إمتاز العراق بتعدديته الاثنية وطوائفه الدينية وأعتبرو بأن هويته (مقسمه ومعقدة وغير متطابقة).

أما القسم الاخر من الباحثين يعتقد وعلى الرغم مما تقدم فللعراق هويته المميزة والمختلفة تماماً عن أقرانها الاقليمية المجاورة والدولية، لكن محاولات تسييس الهوية رسخت من قيم الانتماءات الفرعية والدينية والحزبية.

وعليه يمككنا القول بأن الهوية العراقية واضحة مع كل تعقيداتها، لكنها بحاجة إلى مؤسسات قادرة على إستيعاب الاختلاف العرقي والديني وحتى السياسي، وليش بالضرورة صهر تلك الاختلافات البنوية في إطار محدد، بل يمكن الاستفادة منها كنقطة شروع لتسليع الهوية العراقية المختلفة والمتراصة فيما بينها.

- **السياسة الخارجية العراقية ومشكلة الهوية لغاية ٢٠٠٣:**

بعد التوترات الاقليمية التي شهدها العراق مع دول الجوار وخاصةً بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠، تعاملت الدول الاقليمية مع الهوية العراقية على إنها مشكلة إقليمية وحتى دولية، وأعتبرته دولة إثنيات وطوائف ومجموعات من الاقليات التي لا يوجد لديها هوية جامعة لها،

و عدم النجاح الملكي والتطرف الايديولوجي القومي لم يأتي بثماره على الهوية الوطنية، بل أدى إلى تصاعد أصوات الهويات الفرعية والاثنية والطائفية، الامر الذي أنعكس سلباً على سياسة العراق الخارجية، ومن دون العودة إلى الماضي، يمكننا إختزال المراحل التي مرت بها السياسة الخارجية العراقية على النحو التالي (ح. حسن ٢٠٠٧):

١- الزمن الملكي/ كانت السياسة الخارجية مدعومة أقليمياً ودولياً نتيجةً للسياسات المتبعة والمواكبة مع السياسات الكولونيولية في المنطقة.

٢- الفترة الجمهورية الاولى/ صاحبت السياسة الخارجية الجديدة الكثير من العقبات والتي دحضت من مشاريعها وإستراتيجياتها المتبعة، وكان ذلك نتيجة للأنقسامات الاقليمية والدولية المتمثلة بأنقسام المجتمع الدولي إلى معسكرين (رأسمالي وأشتراكي).

٣- الحقبة الجمهورية الثانية/ عند مجيء حزب البعث للسلطة ١٩٦٨، شهدت السياسة الخارجية مشهدين أولهما أتسم بالتقبل والمحاباة لدخول العراق بحرب مع إيران، أما الثاني رفض تام وعقوبات ومقاطعة بعد غزو الكويت.

المطلب الثاني: مصير الهوية و السياسة الخارجية بعد ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٤:

إن التغيير المفاجئ الذي طرأ على العراق وإحتلاله من قبل امريكا وحلفائها، ساهم كثيراً بتغييب سياسة العراق الخارجية، إذ إن الالتزام الداخلي أفضى على الكتل السياسية ضرورة التصدي للتوترات والصراعات الاثنية والفرعية والمذهبية، وعدم التفكير ببناء أطار إستراتيجي لتوحيد النسيج العراقي ليُعكس بدوره على سياسته الخارجية.

وبما إن مشروع التحول الديمقراطي جاء بمسار سريع، بعد أكثر من ٣٥ عام من النظام الشمولي المتطرف، ولد هذا التغيير إلى تحول راديكالي للهوية الوطنية، الامر الذي تزامن مع رفض أقليمي لسياسة العراق الجديد وتوجهاتها،

إذ إن بعدما كانت دول الجوار الاقليمي تخشى من قوته العسكرية وإيديولوجيته الشمولية القومية، أصبحت تخاف من التغيير المفاجئ في المعادلة المكوناتية وتصدي المكون الاكبر للسلطة، خاصةً بعد رفض الكتل السياسية للمكون السنيي المشاركة في بناء الدولة والحكومة،

وعليه توجهت السياسة الخارجية العراقية بالسير في دوائر ضيقة وأتسمت بعدم التمكن من رسم أستراتيجية خارجية لها تعمل على إعادة العراق إلى الحاضنة الاقليمية، خاصة مع الرفض الاقليمي للتغيير في المعادلة المكوناتية للسلطة.

وشهد العراق في الفترة الاولى لمشروع إرساء الديمقراطية الكثير من التوترات والازمات الداخلية والتي تمثلت بالمجموعات الارهابية الطائفية التي سلعت هويتها على حساب الاثنية والمذهبية وتكللت سياساتها بدخول تنظيم القاعدة الارهابي ومن ثم إحتلال اراضي عراقية من قبل تنظيمات داعش الارهابية، وسعيها بالمضي قدماً بمشروعها الطائفي، وكانت السياسة الخارجية آنذاك تسعى للوصول إلى أستراتيجية مناسبة للاوضاع الراهنة ولرسم مسار مستقبلي قائم على التعاون الثنائي والاتفاق الامني الاستراتيجي لمواجهة تلك التنظيمات.

المطلب الثالث: توظيف الهوية للسياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠١٤:

إن ما مر به العراق من تحدي كبير لأمنه الداخلي عام ٢٠١٤، أصبح دافع نحو تمكين الهوية الوطنية على حساب تلك الفرعية والطائفية وتظيفها من أجل التخلص من هشاشة المشهد الداخلي والازمات والصراعات الاثنية.

وبالرغم من المحاولات السياسية للحكومات العراقية بعد عام ٢٠١٤ لتوحيد الصف العراقي بهوية واحدة إلا أن ثمار المحاولات ترافدت شيئاً فشيئاً، لكن يجب علينا التطرق أيضاً إلى الوعي الثقافي والرفض الشعبي للهويات الفرعية الطائفية وتصديهم للأزمة كبنيان مرصوص بغض النظر عن الانتماءات الفرعية، فقد أصبح الشارع العراقي يواجه وضع داخلي متأزم يهدد كيان الدولة وهويتها، جاءت هذه التوجهات الشعبية بالرفض الطائفي والهوياتي، نتيجةً للأزمات التي مرت بها مكونات الشعب العراقي كافة والتي كلفتهم الكثير من الارواح والانفس.

وإنعكس كل ما تقدم على مسار السياسة الخارجية، إذ تمكنت الدولة العراقية من توظيف نمو الوعي الهوياتي وترجمته على سياستها الخارجية وإستطاعت من فتح باب الحوار وبحث سبل دحض الخلافات والمعوقات، من خلال تبيان إن للعراق هوية وطنية متعددة الاطياف ويمكن لوحدات النظام الدولي التعامل معها كافة دون تهميش واحدة منها،

وأدى الانتصار الكبير على فلول داعش الارهابية، إلى تغير في مشهد السياسة الخارجية العراقية إذ تمكنت من رسم مسار أستراتيجي لها وتصدير العراق كدولة أمنة متعددة الطوائف والهويات، وإمتازت بحصولها على تفاهمات إستراتيجية مع دول أقليمية ودولية ولعبت دوراً مهماً في المعادلة السياسية

الاقليمية القائمة من خلال إتباعها نهج الدوائر والمحاور الكبيرة، وتوسيع نطاق التعاملات الخارجية والدبلوماسية و خفض التوتر المتراكم في العلاقات الثنائية مع الدول الاقليمية.

المبحث الثالث: البناء الهوياتي وإنعكاساته على السياسة الخارجية للعراق الجديد:

إن غياب الهوية العراقوية أدلى بدلوه على الحالة القائمة في الدولة العراقية، ونتيجة لذلك تمكنت الهويات الفرعية من ترصين صفوفها وترسيخ مقوماتها على مر الحكومات السابقة للعراق.

المطلب الاول: حالة الهوية القائمة والسياسة الخارجية:

على الرغم من تعاقب الحكومات بمختلف أشكالها منذ تأسيس العراق كدولة ولغاية ٢٠٠٣، لم تتمكن واحدة منها من بناء هوية عراقوية جامعة، تكون قائمة على إستيعاب مختلف مكونات الشعب العراقي وناتجة عن وعي إجتماعي بالانتماء إلى العراق اولاً وتغليب الاخيرة على الاثنية والطائفية والعرقية. (محمد ٢٠١٤)

إذ شهدت المرحلة الاولى من إعلان النصر على تنظيمات داعش الارهابية، حالة من عدم الاستقرار للهوية على المستوى الداخلي، وكان لا يزال مرض الطائفية يتفشى بين الاوساط السياسية والاجتماعية، نتيجةً للتفكك السياسي الداخلي، و ساهمت الولاءات الطائفية والفرعية بتشتيت الانظار عن النصر العظيم المحقق للقوات العراقية بمساندة الحشد الشعبي والعشائري، وسعت للتركيز على الانتهاكات التي قامت بها بعض العناصر المشاركة في معارك التحرير.

إن ماتقدم من شرح مقتضب للحالة القائمة أنذاك، يبين حالة الرفض والتخوف لبعض الاحزاب السياسية من الترصين المكوناتي للسلطة وعدم رغبتهم من عودة الحكومات الشمولية بأي شكل من الاشكال، وعليه عانت السياسة الخارجية نوع من التشتت وعدم الاتزان، لما للشأن الداخلي السياسي من تأثير على الاخيرة، واصبحت هشة ومترنحة ما بين المقاصد الداخلية والانتماءات الاقليمية والدولية.

المطلب الثاني: التموضع العراقي ومشروع الهوية الوطنية:

يعتبر التنوع نقطة قوة في المجتمعات المتحضرة والواعية، للدور الكبير لها في التنمية المستدامة والازدهار، لكن بدراسة الحالة العراقية لم نجد أي نوع من أنواع الازدهار والتنمية على الرغم من التنوع المكوناتي في فسيفساء المجتمع العراقي، ويجدر بنا القول بأن المشكلة لا تكمن في التنوع الموجود وكثرة الطوائف والاعراق، بل بأسلوب وسياسة أدارة التنوع، إذ اعتمدت الحكومات السابقة على سياسة الاقصاء والادارة الشمولية المتطرفة وتغليب كفة مكون على أخرى، متناسية بذلك المدارس الاجتماعية المتجذرة داخل المجتمع العراقي (اليسارية، القومية، الدينية) ومحاولةً بصهر الهويات كلها في واحدة قوية وموظفةً لسلطتها لمواجهة الهويات الاخرى، الامر الذي إنعكس سلباً على السياسة العراقية الخارجية بإعتبارها متغير تابع للهوية كمتغير رئيسي. (موسى ٢٠١٧)

وبعد تراكم عدم النجاح الهوياتي (وعلى الرغم من محاولات بعض الحكومات السابقة)، وغياب الهوية العراقوية الموحدة وتموضع الهوية الفرعية، نتيجةً لسياسات إدارة التنوع في العراق الجديد والتي بنيت على أساس المحاصصة والمذهبية والطائفية، أصبحت أزمة الثقة بين الفرد العراقي والحكومة متزايدة وموجهة لتوسيع الصدع في جدار الهوية الوطنية الموحدة، الامر الذي لعب دوره بتوجهات السياسة الخارجية العراقية، بإتخاذها لسياسات مع دول الجوار الاقليمية إمتازت بالهشاشة والترنح والضيق، كون أن العراق يحيط به دول جوار ذات أنظمة شمولية تقريباً ومتعددة الاطياف، وخوف الاخيرة من التحول السريع في العراق، وحرصاً منها لعدم تكرار الحالة العراقية في بلدانها، لذلك كان التعاون المشترك يدور بدوائر ضيقة ويغازل التوجه العراقي تارة ويواجهه تارة أخرى، (نظمي ٢٠١٠)

لكن بعد التوجه العراقي الجديد وإتخاذه سياسة خارجية مغايرة عن سابقاتها والتي عرفت بالدبلوماسية المنتجة المتصفة بالتوازن للأستفادة من العلاقات الثنائية لرسم أستراتيجية جديدة قائمة على أساس علاقات طويلة الامد، والمراهنة على ورقة الاقتصاد وتسخير كل عوامل قوة الدولة وتوظيفها للوصول إلى أهدافها المرسومة، ولعبها لدور يرتقي بالعراق لمكانته الحقيقية وسط دول الجوار الاقليمي والدولي. (الدباغ ٢٠٢١)

وتمكنت في بادئ الامر من تهدئة الاوضاع الداخلية من خلال مشاريع أستراتيجية لإعادة إعمار البنى التحتية وتوظيف أعداد كبيرة من أبناء الشعب العراقي بمختلف طوائفه وضمهم في القطاع العام كجانب من جوانب مشاركة السلطة مع الشعب، واستطاعت من الحصول على أستسحان الشارع العراقي، ولذلك لوجود مشاريع حقيقية على أرض الواقع لرفع مستوى المعيشة للشعب، لما للأخير من تأثير كبير على الساحة الداخلية للعراق، والذي بدوره ينعكس على التوجه الخارجي للسياسية العراقية.

المطلب الثالث: معوقات التوجه العراقي الخارجي والمكوناتي:

إن محاولة إستخراج هوية واحدة جامعة من نسيج متنوع غير متجانس عملية صعبة للغاية ولها معوقات كثيرة، لكن يمن أختزالها بـــ:

١- **النخب السياسية: (الشأن الداخلي)**

بني النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على المحاصصة الدينية والطائفية والعرقية والتي بدورها عملت على زيادة الصدع الهوياتي والاستفادة من تراكم المظالم ورغبة الاحزاب السياسية المساهمة في الحكم بالاستمرار بهذا النسق لديمومة بقائهم في السلطة، وعليه إتخذت النخب السياسية مساراً يتوافق مع أحزابهم السياسية لتجريد العراق من الهوية الوطنية.

٢- **الدور الاقليمي والدولي: (الشأن الخارجي)**

عملت الولايات المتحدة الامريكية على تقسيم العراق حسب المكونات والهويات الفرعية بإتخاذها أساليب وسياسات مدمرة للنسيج العراقي وكان أهمها (حل الجيش العراقي) وتصدير نظام ديمقراطي مشوه لايتناسب والهوية العراقية المكوناتية والثقافة المجتمعية. (الناصري ٢٠١٥)

حاولنا إختصار المعوقات بما تقدم، لما لها من تأثير كبير على الهوية الوطنية والتوجه الخارجي الحالي، إذ تشهد الساحة الداخلية العراقية الان، الكثير من الانشقاقات الحزبية وعدم الرضا، وأصبحت النخب السياسية في الحزب الواحد مجزئة بعد ما كانت مقسمة، رغبة منها من تقسيم السلطة لامن تقاسمها، الامر الذي إنعكس سلباً على الاداء الحكومي والعودة إلى مرحلة تغييب الهوية الوطنية الموحدة.

أما عن الدور الاقليمي والدولي فقد أصبحت الحكومة العراقية تسير بخط متوازي مع التوجهات الاقليمية والدولية ولا تتقابل معها، خاصةً بعد أحداث ٧ أكتوبر والحرب على لبنان، لموقفها تجاه الازمتين، وتفسير الفواعل الاقليمية والدولية بأن تلك المواقف العراقية أعادته إلى الحاضنة الايرانية بعد الانفتاح العربي والدولي والتقارب في المصالح ورغبة منها بكسر الطوق الايراني في المنطقة من خلال العراق، لذلك تشهد السياسة الخارجية العراقية أزمات من هنا وهناك وتهديدات أسرائيلية بضرب العراق، بغية منها لتغيير موقفه من القضية الفلسطينية ولبنان.

الخاتمة:

إن الهوية الوطنية الجامعة لها دور كبير ومؤثر على السياسة الخارجية للدول، وتربطها علاقة طردية معها، إذ أن وجود هوية وطنية موحدة ضمن سياق مؤسساتي قوي ومستقر ينعكس إيجاباً على السياسة الخارجية ومكانة الدولة وسط وحدات النظام الدولي والجوار الاقليمي، أما في الحالة العراقية فقد عانت الهوية صراعات أثنية وعرقية وطائفية منذ تأسيس الدولة العراقية والتي أدت إلى غيابها بالكامل، وتصدر الهويات الفرعية والاثنية والطائفية، ولم تكمن المشكلة في الشأن الداخلي فقط بل إن التأثير الاقليمي والدولي والناتج عن إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية منذ ٢٠٠٣ كان له الدور الكبير في زيادة شرخ التصدع في فسيفساء الهوية الوطنية، والذي بدوره جعل السياسة الخارجية العراقية هشة في مراحل وضيقة في أخرى، إلا أن التوجه العراقي لإعادة ترميم الداخل من أجل الشروع به كنقطة إنطلاق للخارج موظفة قوة الدولة من أجل إعادة مكانة العراق بسياسة خارجية ترتقي لمستوى وحجمه وسط دور الجوار الاقليمي، ويصاحب هذا التوجه لغاية الان صعوبة بسبب عدم ترسيخ الهوية الوطنية بالشكل الذي يغلبها على الانتماءات الضيقة والعرقية والدينية والتوجهات الاقليمية والدولية.

المصادر باللغة العربية

١. حميد، فاضل حسن. ٢٠١٦."المواطنة وإشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات التطبيقية." *مجلة قضايا سياسية*،
٢. بثينة الناصري. ٢٠١٥. *الاعلام الامريكي بعد العراق، حرب القوة الناعمة*. تحرير بثينة الناصري. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
٣. حازم، العقيدي. ٢٠١٦. *كيفية صناعة التطرف، التنشئة السياسية ودورها* . القاهرة: العربي للنشر والتوزيع،
٤. حميد فاضل حسن. ٢٠٠٧ "الهوية الوطنية العراقية: أزمات الماضي والحاضر." *مجلة العلوم السياسية*،
٥. عبد الخالق حسين. ٢٠١١. *الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق*. بغداد: دار ميزوبوتاميا.
٦. عبد المطلب، عبد المهدي موسى. ٢٠١٧. *ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣: دراسة في الاسباب وسبل المواجهة*. بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.
٧. علي عباس مراد. ٢٠١٢."حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة في العراق." *مؤتمر بيت الحكمة (بناء الدولة)*. بغداد: بيت الحكمة.
٨. فارس كمال نظمي. ٢٠١٠. *المحرومون في العراق هويتهم الوطنية وإحتياجاتهم الجمعية*. بيروت: دار ومكتبة البصائر.
٩. وليد سالم محمد. ٢٠١٤. *مأسسة السلطة وبناء الدولة - الامة: دراسة حالة العراق*. عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع.
١٠. يونس طلعت الدباغ. ٢٠٢١. "دور الدبلوماسية الفاعلة في تحقيق المصلحة القومية العليا للدولة." *مجلة قه لاي زانس*،: المجلد ٦.

المصادر باللغة الانجليزية:

1- Hamid, Fadel Hassan. 2016."Citizenship and the problem of spacing between theoretical frameworks and applied practices." Journal of Political Issues.
2- Buthaina Al-Nasiri. 2015. American Media after Iraq, The Soft Power War. Edited by Buthaina Al-Nasiri. Cairo: National Center for Translation.
3- Hazem, Aqeedi. 2016. How to manufacture extremism, political upbringing and its role. Cairo: El Araby for Publishing and Distribution.
4- Hamid Fadel Hassan. 2007 "Iraqi National Identity: Past and Present Crises," Journal of Political Science.
5- Abdul Khaliq Hussein. 2011. Political sectarianism and the problem of governance in Iraq. Baghdad: Mesopotamia House.
6- Abdul Muttalib, Abdul Mahdi Musa. 2017. The phenomenon of political violence in Iraq after 2003: a study of the causes and ways of confrontation. Beirut: Insights House and Library for Printing, Publishing and Distribution.
7- Ali Abbas Murad. 2012."On some of the problems of state reconstruction in Iraq." House of Wisdom Conference (State Building). Baghdad: House of Wisdom,.
8- Fares Kamal Nazmi. 2010. Disadvantaged people in Iraq: their national identity and collective needs. Beirut: Insights House and Library.

9- Walid Salem Mohamed. 2014. Institutionalizing Power and State Building - The Nation: A Case Study of Iraq. Amman: Academics for Publishing and Distribution.
10-Younis Talaat Al-Dabbagh. 2021. "The Role of Effective Diplomacy in Achieving the Supreme National Interest of the State." Ge Lai Zanes Magazine: Volume 6.